معاهدة جدة ١٩٢٧
صفحة فى العلاقات السعودية البريطانية

د. مفيد الزيدى*

تُعدّ معاهدة جدة فى ٢٠ أيار / مايو ١٩٢٧ م من أبرز المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع زعماء منطقة شبه الجزيرة العربية فى المرحلة المعاصرة ، إذ أرست هذه المعاهدة دعائم الاتفاق والتحالف الاستراتيجى بين ابن سعود وبريطانيا ، ووثّقت العلاقات السياسية بينهما ، ومنحت الأول الاعتراف الرسمى البريطانى بوضعه الجديد بعد سيطرته على إقليم الحجاز ، وتغيير تسمية بلاده إلى المملكة الحجازية – النجدية.

وكان الطرفان السعودى والبريطانى قد شعرا بضرورة إعادة النظر فى معاهدة دارين/ العقير المعقودة فى ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٥ فى ضوء المستجدات التى طرأت فى الموقف السعودى على المستوى الإقليمى فى إطار شبه الجزيرة العربية مما أوجب عقد معاهدة تتضمن اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد الذى وصل إليه ابن سعود فى المنطقة .

---

* قسم التاريخ – كلية الآداب / جامعة بغداد .

(*مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٦ ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦* . – ص ص ١٧٩ – ١٩٣) .

١- التطورات الموجبة لعقد المعاهدة : -

فى الجانب البريطانى ، أثبتت الأحداث الإقليمية خلال السنتين الأخيرتين قبل عقد معاهدة جدة ١٩٢٧ م أن ابن سعود استطاع أن يجتاح إقليم الحجاز وينهى النفوذ الهاشمى فى جدة . تحت زعامة الشريف حسين بن على واستيلائه أيضاً على إقليم عسير فى إطار معاهدة مكة عام ١٩٢٦ ، واستمراره فى التحرش بالأقاليم الشمالية فى الأردن والعراق ، مما أقنع البريطانيين أن المعاهدة السابقة أصبحت غير كافية كأسلوب للتعامل مع ابن سعود ، وأن المتغيرات الجديدة هذه تتطلب وضع أسس معاهدة جديدة .

أدرك الساسة البريطانيون أن توطيد أواصر التحالف والصداقة مع آل سعود مسألة مهمة للمصالح البريطانية فى المنطقة الحيوية هذه من العالم[١] . فضلاً عن سعيهم إلى وضع معالجات نهائية لبعض المواضيع المعلقة مع السعوديين ولا سيما مسألة الامتيازات الأجنبية فى الحجاز التى لم تكن قد ألغيت بشكل رسمى حتى عقد المعاهدة الجديدة ، ومحاولة حل مشكلة تجارة الرقيق ، والاعتراف بالجنسية السعودية على صعيد التعامل الخارجى ولا سيما فى بريطانيا ومحمياتها[٢] .

وكان ثمة عامل آخر حفز بريطانيا على الدخول فى معاهدة جديدة مع آل سعود بعد أن سيطروا على الأماكن المقدسة للمسلمين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، فتخوفت بريطانيا من إثارة مشاعر المسلمين من الرعايا البريطانيين فى مستعمرة الهند ((درة التاج البريطانى)) فرغبت فى تأمين تدفق الحجاج إلى الأماكن المقدسة ، وسلامة طرق الحج ، والحفاظ على مصالح رعاياهم من المسلمين فى هذه الأماكن ، والذين يشكلون نسبة كبيرة فى الإمبراطورية البريطانية ما وراء البحار[٣] . ويشير الكاتب سيلفر فارب Silver farb إلى المخاوف البريطانية التى ظهرت بعد استيلائه على الحجاز والتى تمثلت فى الخشية من تلبية رغبته فى تغيير صيغة معاهدة دارين ١٩١٥ م والتى قد تؤدى إلى اتجاهه نحو أطراف دولية أخرى كإيطاليا أو الاتحاد

السوفيتى بعدما أظهرت هاتان الدولتان رغبة حقيقية فى التعامل مع السعوديين، وعرضت عليهم فكرة إقامة علاقات تعاهدية بينهما[٤] .

فى الجانب السعودى ، حَرَصَ ابن سعود على أن يفاوض بريطانيا من أجل إحلال معاهدة جديدة تعوض عن المعاهدة السابقة بما يتلاءم ووضعه الجديد إقليميًا ومحليًا[٥] .

فضلاً عن أن مراسلة ابن سعود للحكومة البريطانية فى هذا الوقت تشير إلى رغبته فى تطوير العلاقات الدبلوماسية لبلاده ، مع الدول الأجنبية وفى مقدمتها حليفته الرئيسة بريطانيا ، والاعتراف الدولى بكيانه الجديد[٦] .

وكان ابن سعود قد عَبّر عن رغبته هذه أثناء مفاوضاته مع المبعوث البريطانى جيلبرت كلايتن Gilbert Cleyton فى منطقة بحرة قرب جدة فى أواخر عام ١٩٢٥م، ونقلها الأخير إلى حكومته فى لندن والتى أبدت ترحيبًا جادا بهذا التوجه من ابن سعود[٧] .

والجدير بالإشارة إلى أن ابن سعود لم يجد الطريق ممهداً أمامه فى عقد معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية دون أن تظهر بينهما نقاط خلاف رئيسة بعدما بذلت لندن جهوداً حثيثة فى طرح خياراتها على الجانب السعودى بما يتلائم مع المصالح العليا لبريطانيا[٨] .

٢- مراحل المفاوضات : -

مرت المفاوضات بين السعوديين والبريطانيين بمرحلتين وعلى أساس نقطتين رئيسيّتين هما : -

أ- الامتيازات الأجنبية فى الحجاز : -

من البديهى أن تُثار هذه المسألة بعدما سيطر ابن سعود على إقليم الحجاز وما

يضمه من أماكن مقدسة فى قلوب المسلمين قاطبة ، فكان لزاماً عليه أن يُعيد صياغة الوضع الأجنبى فى الإقليم من خلال الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب وأن يعمل على ضمان أمن واستقرار الرعايا من الحجاج وتأمين المواصلات عبر أراضيه باتجاه الحجاز ، وأن يعيد للحرمين الشريفين الأوقاف المنتشرة فى العالم الإسلامى ، ويعمل على تشغيل خط سكة حديد الحجاز بعد أن تضررت بسبب العمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى[٩] .

إلا أن طموحات ابن سعود اصطدمت بصخرة الامتيازات التى كانت تتمتع بها الدول الأوربية فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وهذه الامتيازات تتركز حول مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التى عقدها السلاطين العثمانيون مع عدد من الدول الأوربية والتى تم بموجبها تطبيق هذه الدول لقوانينها الخاصة بها على مواطنيها المقيمين على أراضى الدولة العثمانية ، مما يكفل للمواطن الأوربى العادى أن يتمتع بامتيازات هى بالأساس تمنح للدبلوماسيين فحسب ، فى حين أن متطلبات السيادة الوطنية تتطلب خضوع المواطن الأجنبى للقوانين والأنظمة السائدة فى البلد الذى يقيم فيه[١٠] .

وعلى الرغم من أن إقليم الحجاز له وضع خاص فى العالم الاسلامى إلا أنه لم يستثن من معاهدات الامتيازات التى منحها العثمانيون للأوربيين ووجدت هذه المسألة طريقها على مائدة المفاوضات بين ابن سعود وبريطانيا .

وقد عقد ممثلو وزارات المستعمرات والخارجية والهند فى منتصف آذار / مارس ١٩٢٦ سلسلة اجتماعات من أجل وضع صيغة نهائية للمواضيع التى ستناقش مع ابن سعود حيث توصلوا إلى جملة من التوصيات بهذا الخصوص هى : -

١ - توطيد أركان السلام فى منطقة شبه الجزيرة العربية وحماية النفوذ البريطانى على سواحلها .

٢ - انتزاع اعتراف رسمى من ابن سعود بمكانة بريطانيا المتميزة فى فلسطين

والمناطق الخاضعة للانتداب البريطانى فى العراق وشرقى الأردن .

٣- التأكيد على ضرورة التزام ابن سعود بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لمشيخات الخليج العربى .

٤- الحصول على التزام واضح وصريح من ابن سعود بشأن حماية طرق الحج وسلامة الحجاج من الرعايا المسلمين فى المحميّات البريطانية .

٥- التعاون بين ابن سعود وبريطانيا فى محاربة تجارة الرقيق ومنحها حق ممارسة تحرير الرقيق فى أراضيه .

٦- الاعتراف الكامل من قبل ابن سعود بنظام الامتيازات الأجنبية التى حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية بوصفه ، وريثًا للأراضى التى كانت تابعة للأخيرة[١١] .

وكان الخلاف شديداً حول النقطة الأخيرة حيث ناقش كبار المسؤولين البريطانيين موقف نائب الملك فى الهند كيرزون الذى حَذّر من التدخل فى شؤون الأماكن المقدسة ، واقترح أن تُعقد المعاهدة مع ابن سعود دون الحاجة لشروط تتعلق بإقليم الحجاز ، ونقل ذلك عن طريق وزارة الهند إلى حكومة لندن ، مبرراً ذلك لكون المعاهدة المقترحة ذات صفة شخصية وليست رسمية بين الطرفين[١٢] . ولكن انقساماً فى الآراء حدث بين وزارتى الخارجية والهند حول مقترحات نائب الملك فى الهند ، فوجهة نظر الهند تطابقت مع آراء الأخير ، فى حين عارضت وزارة الخارجية تلك المقترحات ، واتهمت حكومة الهند باتباع سياسة متناقضة بشأن هذه القضية مع سياستها الثابتة[١٣] .

وأخيراً تم الاتفاق بين هذه الأطراف على استجلاء موقف ابن سعود من هذه القضية عن طريق إرسال مندوب بريطانى للدخول فى محادثات معه .

ووقع الاختيار على جوردن Jorden وكيل القنصل البريطانى فى جدة للتفاوض

مع ابن سعود وبصحبته جورج أنطونيوس George Antonius الخبير بالشؤون العربية ووكيل إدارة المعارف فى فلسطين ، وقد حذّر حافظ وهبة مستشار ابن سعود للشؤون الخارجية من التباحث مع جوردن الذى يعدّ شخصية بريطانية مغمورة مما لا يؤهله لمثل هذه المباحثات الهامة والحساسة ، إلا أن ابن سعود رد عليه بقوله : « لكنى قبلت وكلهمإانكليز على كل حال »[١٥] .

وعقدت المباحثات بين الطرفين فى وادى العقيق قرب المدينة المنورة فى خريف ١٩٢٦ ، وحمّلت الحكومة البريطانية مندوبها جوردن بمقترحات تتعلق بحل قضية الامتيازات الأجنبية ، ومنذ البدء رفض ابن سعود إجراء مباحثات بشأن هذه القضية لكون إثارتها سوف لا تصل بالمباحثات إلى شاطئ الأمان ، والأفضل عدم إثارتها فى الوقت الراهن للحفاظ على العلاقات المتميزة بين البلدين ، وقد أخذت وزارة الخارجية البريطانية بعين الاعتبار رغبة ابن سعود ووجهت مندوبها بعدم إثارة القضية وتأييد وجهة نظر وزارة الهند السابقة ، وتقرر بناء عليه فى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦م عدم إثارة قضية الامتيازات الأجنبية مع ابن سعود[١٦] .

ولكن جوردن أخفق فى تحقيق تقدم فى محادثاته مع ابن سعود بعد إثارة فكرة تفضيل الرعايا البريطانيين فى المعاملة فى الحجاز مقابل معاملة مماثلة للرعايا السعوديين فى الأراضى البريطانية . ورفض ابن سعود هذا المبدأ وأصر على المساواة بين جميع الرعايا المسلمين أثناء تأديتهم شعائر الحج فى الحجاز أو فى حالة تواجدهم فى أية منطقة فى بلاده[١٧] .

ورفع جوردن تقريراً عن مهمته إلى حكومتة التى ناقشت هذه القضية وقررت حذف الامتيازات بشكل كامل من المعاهدة فى ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٦[١٨] . وفى غضون شهرين قررت الحكومة البريطانية استئناف المفاوضات مع ابن سعود ، وقدمت بعض التنازلات فى مطالبها ضماناً لنجاح المفاوضات ، إذ كانت قلقةً من الوجود السوفيتى فى المنطقة بعد أن وصلتها تقارير من القاهرة أوضحت أن

الوكالة السوفيتية فى جدة تُعدّ مقرا للدعاية المعادية لبريطانيا فى مصر والسودان[١٩] .
وعينت بريطانيا السير جيلبرت كلايتون بدلا من جوردن للتفاوض مع ابن سعود ، وأعلن أن حكومته لم تطالب بإلغاء تجارة الرقيق فى المنطقة بل طالبت بالتعاون بين الطرفين البريطانى والسعودى للحد من هذه الظاهرة ، ورفض كلايتون مسائل أُخرى كانت معروضة على جدول أعمال المفاوضات مثل تعهد بريطانيا بجمع الأوقاف التابعة للحرمين الشريفين من البلاد الإسلامية ، ورفض أيضًا الاعتراف بسيطرة ابن سعود على المناطق التى تمر بها سكة حديد الحجاز إلى فلسطين وشرقى الأردن ، وأكد كلايتون أن هذا الأمر يدخل فى صلاحية فرنسا التى تحتل سوريا فى حين وافق على دعم حكومته لابن سعود فى استيراد الأسلحة والذخائر العسكرية لتقوية جيشه[٢٠] .

وعرض كلايتون فى المفاوضات مسألة تسيير وإدامة المواصلات الجوية بين الطرفين نظرًا لأهمية ذلك فى ترابط شبكة المواصلات عبر الإمبراطورية البريطانية ، وطلبت إقامة مركز وقود لتموين الطائرات فى رأس الصفانية ، وتشييد محطتين للهبوط الاضطرارى فى الأحساء ، ولكن ابن سعود وَعَد بدراسة الأمر مع القنصل البريطانى فى جدة ، ورفض فى نفس الوقت المسح الاستطلاعى فى الأحساء لكون قبائل هذا الإقليم حريصة على سيادتها ولا تسمح بالتدخل فى شؤونها الخاصة ، واعترض أيضًا على تشييد المطارات لأن أهلها يَعدّون ذلك تهديدًا لاستقرارهم وأمنهم وخوفًا من تحويلها إلى قواعد عسكرية تابعة للطيران الملكى البريطانى[٢١] .

ب - مركز بريطانيا فى فلسطين : -

كانت القضية الثانية التى دارت عليها المفاوضات بين بريطانيا وابن سعود هى الحصول على اعتراف الأخير بمركز بريطانيا فى فلسطين والمناطق الخاضعة للانتداب وهى العراق وشرقى الأردن .

إن اختيار بريطانيا لشخصية كلايتون فى إدارة المفاوضات الهامة والحساسة مع ابن سعود أثبتت نجاحها بما يتمتع به هذا السياسى البريطانى من خبرات وتجارب فى التعامل مع زعماء المنطقة نتيجة فترة عمله الطويلة فى الشرق الأوسط ، وعلاقاته الشخصية الجيدة مع ابن سعود منذ عقد معاهدتى بحرة وحداء فى أواخر عام ١٩٢٥ والنجاح الذى حققه كلايتون آنذاك[٢٢] .

ومن جانب آخر عرض العاهل السعودى بعض القضايا التى تعزز نفوذه وتقوى سيادته فى المنطقة ، كاعتراف بريطانيا بمركزه الخاص فى الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية ، وأن تتضمن المعاهدة الجديدة تعهد بريطانيا بجمع إيرادات الأوقاف من المسلمين فى مصر وفلسطين والعراق والهند ، وأن تتعهد بعدم عرقلة توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى بلاده من الجهات الأجنبية ، وأن تشير بصراحة إلى عائدات سكة حديد الحجاز إليه لكونه الوريث لأراضى الدولة العثمانية فى هذه المنطقة، وأن تعترف أيضًا بسيطرته على الأراضى التى تمر فيها السكة حتى حدود فلسطين وشرقى الأردن[٢٣] .

أما بريطانيا فحاولت انتزاع اعتراف صريح من ابن سعود بمركزها الخاص فى فلسطين ، وعرضت فى نهاية ١٩٢٦ م عن طريق جوردن صيغة معاهدة يعترف بموجبها ابن سعود بمركزها الخاص فى فلسطين ومناطق الانتداب الأخرى إلا أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق نهائى بهذا الصدد وبقيت القضية مُعلقة[٢٤] .

وَجَهَدَ كلايتون من أجل عرض القضية ثانيةً على ابن سعود بعد تجديد المفاوضات معه ، وأناب فيصل بن عبد العزيز عن والده فى هذه الجولة من المفاوضات ، ولم يقتنع بهذه الفكرة ورفض التوقيع على فقرة فى المعاهدة تشير إلى ذلك الموضوع[٢٥] .

٣-توقيع المعاهدة : -

على الرغم من طول فترة المفاوضات بين بريطانيا وابن سعود إلا أن الطرف الأول « بريطانيا » كان حريصاً على التوصل لاتفاق معه رغم الاختلاف فى وجهات النظر فى بعض القضايا ، فى حين كان الطرف الثانى شديد الحرص على أن لا يفوت هذه الفرصة دون انتزاع اعتراف رسمى من بريطانيا بما حققه من إنجازات خلال السنوات المنصرمة فى المنطقة و بعد عشرة أيام من المفاوضات أمكن التوصل إلى صيغة نهائية لمعاهدة جدة فى ٢٠ أيار / مايو ١٩٢٧ ، وقعّها عن الجانب البريطانى جيلبرت كلايتون ، وعن الجانب السعودى فيصل بن عبد العزيز[٢٦] .

وقد تضمنت نقاط رئيسة كاعتراف بريطانيا الصريح باستقلال ابن سعود ملكاً على الحجاز ونجد ، وتعهد الجانبان بالحفاظ على علاقات السلام والصداقة بينهما ، وبالمقابل تعهد ابن سعود بتسهيل مهمة الحجاج من الرعايا البريطانية إلى الديار المقدسة أسوة بباقى الحجاج ، واعترفت بريطانيا أيضاً بالجنسية الحجازية النجدية لرعايا هذا البلد فى أراضيها ومحمياتها ، وتقرر أن يتعاون الطرفان للقضاء على تجارة الرقيق فى الحجاز[٢٧] .

وتم إلحاق الكتب التى تبودلت بين الجانبين ، وأبلغ كلايتون ابن سعود بأن حكومته قد ألغت قرار تحريم تصدير الأسلحة إلى منطقة شبه الجزيرة العربية ، وسمح له باستيراد ما يريد من الأسلحة على أن حكومته تفضل أن يتم التعاقد مع تجار الأسلحة الإنكليز[٢٨] . وأبلغه أيضاً أن حكومته لا زالت متمسكة بموقفها من مسألة الحدود بين الحجاز وشرقى الأردن التى تعنى أن تكون معان والعقبة تابعتين لإدارة شرقى الأردن[٢٩] .

وصادق ابن سعود على المعاهدة فى ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ ، وصادق عليها الملك جورج الخامس George V ملك بريطانيا العظمى أيضاً ، وتبادل مدير شؤون الخارجية فى الحجاز ونجد عبد الله الدملوجى مع القنصل البريطانى فى جدة ستون

بيرد Stone Berd قرارات التصديق ونسخ المعاهدة فى ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧م، وأصبحت المعاهدة بذلك نافذة المفعول من ذلك التاريخ[٣٠] . وألزمت الطرفين بالتمسك ببنودها لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد على أساس الموافقة المتبادلة بينهما[٣١] .

ورحبت الصحافة البريطانية فى لندن بما تم التوصل إليه فى معاهدة جدة ١٩٢٧ ، وأعربت صحيفة التايمز Times فى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ م عن سرورها بهذه المعاهدة لأنها جاءت مطابقة لحقيقة الموقف السياسى فى المنطقة ، وأثنت الصحيفة على الحكومة البريطانية لإقدامها على هذه الخطوة والاعتراف بسياسة الأمر الواقع[٣٢] .

أما صحيفة نير إست Near East فقد رأت أن عقد المعاهدة يحمل الطرفين على التباهى ولاسيما المفاوضين فى الجانب السعودى الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى هذا الاتفاق ، حيث عدّتها معاهدة تقوم على التحالف والصداقة الدائمة[٣٣] .

وأكدت صحيفة جلاسجو هيرالد Glasgow Herld أن عقد المعاهدة مسألة طبيعية بعد أن استنفدت معاهدة ١٩١٥ م أغراضها بعد المتغيرات التى طرأت فى المنطقة، واستيلاء ابن سعود على الحجاز ، وبسط نفوذه على أغلب مناطق شبه الجزيرة العربية .

٤ - نتائج المعاهدة :

إن ما تم التوصل إليه من نتائج سياسية بالنسبة للجانب السعودى بعد التوقيع على المعاهدة يتمثل فى : أنها حلت محل معاهدة عام ١٩١٥ م ، وألغت نظام الحماية والتبعية التى كبلت بها ابن سعود فى علاقاته ببريطانيا ومنحته الاعتراف الصريح بالاستقلال التام وبلقب ملك الحجاز ونجد وملحقاته[٣٦] .

* وتمخض عن المعاهدة حرية ابن سعود فى إقامة علاقات بالدول الأخرى

ولاسيما الأوروبية ، واعتماد التبادل الدبلوماسى ، واستغلال الموارد المعدنية فى بلاده كالنفط عن طريق الاتفاقات مع الجهات التى ترغب بالتعامل معه[٣٧] .

* لم تعترف بريطانيا بالاتفاق الذى تم بين ابن سعود وعبد الله بن الحسين وشقيقه على عام ١٩٢٥ م والخاص بمنحه العقبة ومعان إلى شرقى الأردن ، واتفق الجانبان البريطانى والسعودى على إبقاء الوضع على ما هو عليه إلى حين تسوية الأوضاع فى المنطقة[٣٨] .

* منحت المعاهدة ابن سعود حق استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية من الدول الأجنبية بعد أن رفعت بريطانيا الحظر المفروض على بلاده منذ عام ١٩٢٥[٣٩] .

* ألغت المعاهدة جميع الامتيازات الأجنبية فى الحجاز التى كان يتمتع بها رعايا الدول الأوروبية دون سواهم ولاسيما فى مجال القضاء والقوانين الجنائية والمدنية ، ووضعت أسسًا جديدة فيما يخص تطبيق القوانين بين الأقليات والجنسيات المختلفة فى الحجاز دون تمييز بينها[٤٠] .

* وافقت الحكومة البريطانية على إصلاح خط سكة – حديد الحجاز الذى تضرر من جراء العمليات العسكرية فى الحرب العالمية الأولى ووعدت بعقد مؤتمر خاص فى حيفا لإيجاد حل لهذه القضية[٤١] .

* وفى الجانب البريطانى . ضمنت السلام والأمن فى الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية بعد أن تعهد السعوديون بالحفاظ على السلام مع مشيخات الخليج العربى التى ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات[٤٢] .

* حصلت بريطانيا على تعهد سعودى بتسهيل حرية حركة الحجاج أثناء أداء مناسك الحج بالنسبة للرعايا البريطانيين مما عزّز الشعور بالأمن والسلام فى الأماكن المقدسة ، وزيادة أعداد الحجاج الوافدين إلى تلك البقاع الشريفة بحيث وصل عددهم فى نهاية عام ١٩٢٧ م نحو ٣٠ ألف حاج[٤٣] .

* ضمنت بريطانيا أيضا عدم تهديد نفوذها ومصالحها من لدن القوى الأجنبية المنافسة ولاسيما الاتحاد السوفيتى الذى كان يتطلع لبناء علاقاته مع ابن سعود[٤٤] .

* نتج عن عقد معاهدة جدة دخول وزارة الخارجية البريطانية ضمن قنوات الاتصالات البريطانية السعودية إلى جانب وزارة الهند ، وبدأ نشاط وزارة المستعمرات يتضاءل فى هذه المنطقة وتخليها عن بعض الإدارات لصالح وزارة الخارجية[٤٥] .

هذا ، وقد أحدثت المعاهدة من جهة أخرى بعض المصاعب أمام ابن سعود بسبب نفور جماعات حركة الإخوان ، واتساع فجوة الخلاف بينهما ، حيث اعتقد هؤلاء أن عقد المعاهدة مع بريطانيا فى إطار حركة الانفتاح على القيم الغربية ، وجلب الابتكارات الأوروبية إلى البلاد ، بمثابة بدعة وأن الإنكليز – حسب تصورهم – كفار لا يصح للمسلم أو الحاكم أن يتعاون معهم[٤٦] .

وهكذا كانت معاهدة جدة ١٩٢٧ م صفحة من صفحات العلاقات السعودية – البريطانية فى القرن العشرين أحدثت تغييرات سياسية ودبلوماسية هامة للطرفين .

الهوامش والملاحظات

(١) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، ج ١ ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٩ .

(2) Danil Silverfarb, "The Treaty of Jiddah of May 1927" Middle Eastern Studies, vol. 18, No. 3, July, 1982, p. 276 .

(٣) جريدة السياسة القاهرية ، س ٢ ، ع ٨٢ ، ١ تشرين الأول ١٩٢٧ .

(4) Silverfarb, op. cit., p. 276 .

(5) Ibid., p. 277 .

(٦) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب – تاريخ حركة العرب القومية – ط ٥ ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٤٦٣ .

(٧) أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، ج ٢ ، الرياض ، ت ، ص ١٩٥ .

(٨) جمال محمود حجر ، إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز ، ١٩٢٦ / ١٩٢٧ ، مجلة الدارة س (١٠) ، ع (١) ، الرياض ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .

(٩) أحمد عسة ، معجزة فوق الرمال ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١١٤ .

* سكة حديد الحجاز : فكرة إنشاء السكة بين دمشق ثم المدينة المنورة ـ مكة المكرمة حيث يحج المسلمون سنويا ، وكان هدف إنشاء السكة سياسيا – اقتصاديا – عسكريا ، وكان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩) قد اعتزم جعله مشروعا عثمانيا / إسلاميا ، وقد افتتح في أيلول / سبتمبر ١٩٠٨ ولكنه توقف لقيام الحرب العالمية الأولى والتهاء حكم عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ قبل ذلك .

انظر للتفاصيل عن المشروع :

كلود كوندر وآخرون ، رحلات في الأردن وفلسطين ، ترجمات ودراسات سليمان موسى ، ط ١ ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٣٤ – ١٣٨ .

(١٠) حجر ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(١٤) حجر ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(١٥) حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٨٦ .

(١٦) كنت وليمز ، ابن سعود سيد نجد وملك الحجاز ، ترجمة كامل صموئيل مسيحة ، بيروت ، ١٩٣٤ ، ص ١٦٢ .

(١٧) حجر ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

(١٩) سمية أمين ياسين ، تكوين المملكة العربية السعودية ١٩١٨ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٩ .

(٢١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، دراسة وثائقية ، ط ١ ، الرياض ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(22) Silverfarb, op. cit., p. 283 .

(23) Ibid., p. 279 .

(٢٤) أحمد الطربين ، «عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية س (٢) ، ع (٧) ، الكويت ، ١٩٧٦ ، ص ٥٩ .

(٢٥) عبد الله حسن الأشعل ، «الأصول التاريخية للموقف السعودي من الصراع العربي – الإسرائيلي ١٩١٥ – ١٩٥٣ مرحلة الملك عبد العزيز» ، مجلة الدارة س ١٤ ، ع ١ ، الرياض ١٩٨٦ ، ص ١٣٠ – ١٣١ .

(٢٦) أم القرى ، ع ١٢٩ ، مكة ، ٢٧ أيار / مايو ١٩٢٧ .

(27) See : I. R. C/L/ P & S/10/144, 198, The Treaty of Jiddah, 20 May, 1927. Cilve A. Leatherdale, British. Policy Towards Saudi Arabia : 1925 - 1939 , Un published (Ph.D) Thesis, University of Aberdeen, 1981, PP. 604 - 606 .

(٢٨) مجلة الشرق الأدنى القاهرية ، س ١ ، ع ٣ ، ١٩٢٧ .

(٢٩) مجلة المنار القاهرية ، ج ٨ ، مج ٢٨ ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٧ ، ص ٦٠٨ .

(٣٠) جون . ب . كيلي ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، بيروت ،

١٩٧١ . ص ١٨٩ .

(31)H.st. J.B.Philby, "Britain and Arabia", The Ninteenth Century, Vol. DXVII, 135, P. 574 .

(٣٢) نقلاً عن : أم القرى ، س ٣ ، ع ١٥١ ، مكة ، ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٢٧ ، ص ٥ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(35) Silverfarb, Op. Cit., P. 283 .

(36) John Marlowe, The Gulf in the Twentieth centuray, London, 1962, P. 74 .

(37) Ibid, P. 75 .

(38) Silverfarb, Op. Cit., P. 283 .

(39) Ibid., P. 284 .

(40) Shekh Hafiz Wahba, Arabia Days, London, 1964, P. 166 .

(٤١) خيرى حماد ، أعمدة الاستعمار البريطانى فى الوطن العربى ، الحلقة الأولى ، عبد الله فيلبى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

(42) Peter Mansfiled, The Arabs , London , 1987 , P. 220 .

(43) H.ST. J.B., Philby, "Arabia : 1926 - 1929 , The years of Wahhabi Rule", Contemporary Review , VOL. DXXV, 1934. P. 716 .

(44) Silverfarb, Op. Cit., P. 333 .

(٤٥) جمال زكريا قاسم ، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى المحفوظة فى المجلات البريطانية ، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص ٣١ .

(٤٦) جان جاك بيربى ، جزيرة العرب ، تعريب نجلة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٥٨ – ٥٩ .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية